قيل وجه بطلانه جواز ان يكون لسبب حالا في محل التشخص لا حالا فيه والمحل
له فهذا الشرطية غير مخل بالمقصود لان الحال في المحل يحتاج الى المحل مستند التشخص
اليه لا مستندا بسببه قيل لو كان تكثر اشخاص الماهية بسبب تكثر محالها لكان تكثر
المحال المتكثرة المماثلة بسبب محال اخرى فيلزم التسلسل اجيب بان الشي الذي
لا يقبل التكثر لذاته يحتاج في تكثره الى شي يقبل التكثر لذاته وهو المادة واما الذي
يقبل التكثر لذاته اي المادة فلا يحتاج في ان يتكثر الى قابل اخر بل انما يحتاج الى
فاعل يكثر فقط قيل والحق ان علة التشخص تحقق الماهية في الخارج لانا نعلم
ضرورة ان الماهية اذا تحققت في الخارج سوا كان هناك مادة او اضافة او لا
هذا ولا ذاك صارت شاملة متعددة بخصوصها لا يمكن فيه التعدد والاشتراك اصلا ولا
معنى للتعين الا ذلك فعلم ان تحقق الماهية وحده كاف في تعينها فهو علة التعين
وتعدد الاشخاص انما يكون بتعدد الموجودات الخارجية للماهية نظرا لان الماهية المتحققة
في الخارج لا تخلو اما ان يكون مادية او لا فان كان الثاني فلا يحتاج في تشخصه الى المادة
وان كان الاول فالحاصل يحقق الا بالمادة فيكون للمادة مدخل في تشخصه وهو المطلوب
ولا يحصل التشخص بانضمام عقلي كلي الى كلي اخر لان انضمام الكلي الى الكلي لا يفضي الى ان
يصير بحيث يمنع تصوره من الاشتراك فيه لان المنضم والمنضم اليه والانضمام
كلها كليات نعم قد يجوز ان يصير الانضمام مما لا يصدق في الخارج الا على
شخص واحد وذلك تخصص حسن في شخص خارجي لكن يكون له افراد ذهنية لان كل كلي
يمكن للعقل ان يفرض له اشخاصا غير متناهية والمقيد لا يفضي الى ان يصير بحيث لا يمكن
للعقل ان يفرض له اشخاصا غير متناهية والمقيد لا يفضي الى سوى التخرج بالقيد
والتمييز يغاير التشخص لان التشخص للشي انما هو في نفسه والتمييز انما يكون بالقياس
الى المشارك ويجوز ان امتاز كل من الشخصين بذات الاخر ولا يلزم منه دور اذا امتاز
كل منهما بذات الاخر فلا يتوقف الامتياز على الامتياز ولا الذات على الذات وذلك مثل
بنوة الابن المتوقفة على ذات الاب وابوة الاب المتوقفة على ذات الابن فلا دور والتمييز
اعم من التشخص من وجه اذ التمييز يتحقق بدون التشخص في الماهية النوعية المقومة
بالفصل فانها من حيث هي لها تمييز ولا يكون لها تشخص والتشخص يتحقق بدون التمييز
في الشخص الذي لا مشارك له في حقيقته اصلا كالواجب المشخص
اذ لم يعتبر عروض الوجود المطلق لحقيقته المتشخصة وكلاهما متحققان معا
في الشخص الذي هناك مشارك في ماهيته قال والتشخص يغاير الوحدة
وهي تغاير الوجود لصدقه على الكثير من حيث هو كثير بخلاف الوحدة وبالعكس
ولا يمكن تعريفهما الا باعتبار اللفظ وفي الكثرة عند العقل والخيال في كون كل
منهما اعرف بالانقسام اقول التشخص يغاير الوحدة فان الكلي من حيث هو

كلي واحد وليس بمتشخص والوحدة تغاير الوجود لانها لو كانت عينه لكان
مفهوم الواحد من حيث هو واحد مفهوم الوجود من حيث هو موجود وليس
كذلك فان الكثير من حيث هو كثير موجود وليس بواحد من حيث هو كثير وان كان
يعرض له الواحد ايضا اذ يقال للكثير انها كثرة واحدة ولكن لا من حيث هي كثرة
لكن الواحد والوجود متساويان بان ما هو موجود باعتبار يكون واحدا وكل ما
له وجود فله وحدة او هما واحد بالموضوع اذ كل ما يوصف بهما يوصف به ولا يمكن تعريف
الوحدة بحسب الحقيقة لانهما بديهي التصور اذ كل واحد يعرف ان شاء احد انسانا
او فرسا وغير ذلك من غير افتقار الى اكتساب والتعريف الذي ذكروه لها بحسب اللفظ
لا بحسب الحقيقة ولا بد وان ذلك لانا اذا قلنا ان الواحد لا ينقسم فقد قلنا
ان الواحد هو الذي لا يتكثر وقد اخذنا الكثرة في تعريف الوحدة والكثرة
لا يمكن تعريفها الا بالوحدة لان الوحدة مبدا الكثرة ومنها وجودها وماهيتها
ولهذا اي تعريف تعرف الكثرة به يستعمل فيه الواحد مثل الكثرة هي المجتمع من الوحدات
والكثرة هو ما يعد بالواحد وغير ذلك والوحدة والكثرة يستويان عند العقل
والخيال في ان كلا منهما اعرف عند احدهما دون الاخر وهو المراد من قوله بالانقسام
وذلك لان الوحدة اعرف عند العقل من الكثرة لانها مبدا الكثرة والعقل يدرك
المبادي اولا والكثرة اعرف عند الخيال لان الخيال يدرك الكثرة اولا ثم ينتزع
العقل منهما امرا واحدا فيكون تعريف الكثرة بالوحدة تعريفا عقليا بان باحد الوحدة
مقصودة بذاتها ويكون تعريف الوحدة بالكثرة تنبيها ثانيا فانا اذا قلنا الوحدة هي الشي
الذي ليس فيه كثرة كان معناه ان هذه اللفظة للشي المعقول عندنا بديهيا
الذي يقابل هذا الاخر وليس هو قال وليست الوحدة امرا عينيا بل هي
من ثواني المعقولات وكذا الكثرة وسائر الاضافة العلية والمعلولية
والكمالية والتكميلية لا تقابل جوهري بينهما اقول الوحدة ليست من
الموجودات العينية والا لكانت واحدا من الاشياء فلها وحدة ولو حصل لها وحدة
فيلزم التسلسل في الامور المترتبة الموجودة مقابل هي من الاعتبارات العقلية يعقلها
العقل عند اعتبار عدم الانقسام واذا اعتبرت من حيث كونها موضوعا
لوحدة اخرى لزمت وحدة اخرى ويكون حينئذ للوحدة وحدة بذلك الاعتبار لا
يقال لو كان للوحدة وحدة يلزم ان يكون الوحدتان اثنين لانا
نقول انما يلزم ان يكونا اثنين لو كانا في مرتبة واحدة وليس كذلك
لان الاولى معقولة من الموضوع والثانية معقولة من المعقول من الموضوع والوحدة
من المعقولات الثانية لانها من العوارض التي تعرض للمعقولات الاولى وكذا
الكثرة تكون اعتبارية ومن المعقولات الثانية لانها تكون حاصلة من الوحدات

Copyright © King Saud University